الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

الحسنية زيات
كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل، القنيطيرة

العدالة المجالية كآلية لتدبير المخاطر

Territorial Justice as a Mechanism for Risk Management

الملخص:

يشكل تدبير المخاطرأحد أهم تحديات السياسات العمومية بالمغرب في سياق التحولات الجيوسياسية، المناخية الوبائية والتكنولوجية وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والسياسي الوطني لتدبير المخاطر، بالتركيز على العدالة المجالية وأثرها على الأقاليم الأكثر هشاشة، ومقارنة التجربة المغربية بنماذج دولية كفرنسا وكولومبيا ومن خلال هذا الموضوع تبرز أهمية الحكامة التشاركية، وتعدد الفاعلين، وضرورة تحديث التشريع والمؤسسات تماشياً مع الدروس المستخلصة دوليا، كما تقدم الورقة توصيات عملية لتعزيز العدالة المجالية في توزيع الموارد والتدخلات، وتقوية إطار الحماية المدنية وتطوير منظومة الإنذار المبكر وإدماج المقاربة البيئية والاجتماعية في السياسات العمومية.

الكلمات المفتاحية: العدالة المجالية، تدبير المخاطر، الكوارث الطبيعية، السياسات العمومية، الحكامة، لتنمية المستدامة.

Abstract

Risk management constitutes one of the most significant challenges facing public policy in Morocco amid ongoing geopolitical, climatic, health, and technological transformations. This study seeks to examine the national legal and policy framework governing risk management, with particular attention to spatial justice and its implications for the most vulnerable regions. It further compares the Moroccan experience with international models, notably .those of France and Colombia

The analysis underscores the critical importance of participatory governance, the diversity of stakeholders, and the modernization of legislation and institutional structures .in alignment with lessons learned from global experiences The paper also formulates practical recommendations aimed at strengthening spatial equity in the distribution of resources ,and interventions, reinforcing the civil protection framework advancing early warning systems, and integrating environmental and social dimensions into public policy

Keywords: Territorial justice, risk management, natural disasters, public policies, governance, sustainable .development

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

مقدمة:

تعد العدالة المجالية أحد أهم أساليب التدبير الحديث الفعال والمستدام للمخاطر. بالنظر لأبعادها المتمثلة في تحقيق العدالة التوزيعية (Distributive Justice)من خلال التوزيع العادل للموارد كالبنية التحتية، الخدمات الصحية والتعليمية، المساحات الخضراء، فرص العمل، و في المقابل تسعى إلى التوزيع العادل للأعباء ، كما تشمل العدالة الإجرائية (Procedural Justice)الرامية الى مشاركة جميع السكان، وخاصة الفئات المهمشة، في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على أماكن عيشهم وتطورها، علاوة على العدالة التصحيحية (Corrective Justice)التي تهدف لمعالجة التفاوتات التاريخية والحالية في الوصول إلى الموارد والخدمات والتعويض عن الأضرار الناجمة عن قرارات غير عادلة.

كما تمتد أيضا الى العدالة المعرفية (Epistemic Justice) والتي تعني الاعتراف بقيمة المعرفة المحلية والتجارب الحية للسكان، خاصة في فهم المخاطر وتحديد الحلول.

ويمكن تلخيص أهمية العدالة المجالية في كونها تمكن من توجيه جهود الوقاية والتخفيف والاستجابة والتعافي إلى الفئات والأماكن الأكثر احتياجا وتعرضا للمخاطر، مما يقلل من المعاناة البشرية ويحمي الموارد ويبني مجتمعات أكثر مرونة واستدامة.

إلا أن تحقيق العدالة المجالية يتطلب إرادة سياسية، ومشاركة مجتمعية فعالة، وبيانات شفافة، واستثمارات موجهة بشكل عادل، واعترافا بأن الأمان والكرامة يجب أن يكونا حقا لكل إنسان، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه.

وتنبع أهمية هذا البحث في إبراز مدى فعلية العدالة المجالية بالمغرب في ظل تزايد الكوارث الطبيعية والصحية والتكنولوجية وتكرارها في بعض المناطق الهشة، وارتباطها المباشر بقدرة النظام السياسي من خلال سياساته العمومية على ضمان الحماية المتساوية لجميع المواطنين، ومدى قدرته على تجديد الأدوات والآليات القانونية والعملية لتحقيق توزيع عادل للموارد ومدى فعالية الدولة في الاستجابة ومواجهة المخاطر.

وسنحاول تناول هذا الموضوع من خلال الزوايا التالية:

تحديد الخلفية النظرية والإجرائية لمفهوم العدالة المجالية وتدبير المخاطر

- تشخيص واقع العدالة المجالية في تدبير المخاطر بالمغرب.
- تحليل الإطار القانوني والدستوري الوطني مقارنة بالنماذج الأجنبية.
- تقييم سياسات وتدخلات الدولة والفاعلين المحليين في مواجهة الكوارث.
- تقديم مقترحات لتعزيز الفعالية المجالية وتقوية منظومة العدالة والوقاية.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

المبحث الأول:

الخلفية النظرية والإجرائية لمفهوم العدالة المجالية وتدبير المخاطر

يمثل الإطار النظري والتحليلي للعدالة المجالية وتدبير المخاطر حجر الزاوية لأي دراسة تسعى إلى تقييم مدى قدرة النماذج القانونية والمؤسساتية الوطنية على حماية الفئات والمجالات الهشة من الكوارث الطبيعية والصحية والتكنولوجية. سنتطرق في هذا المبحث إلى الخلفية النظرية المؤطرة للعدالة المجالية في تدبير المخاطر مع إبراز تطورها، وانعكاساتها على الخطط الاستراتيجية والسياسات العمومية الحديثة.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لمفهوم العدالة المجالية وتدبير المخاطر.

سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع مسار تطور مفهوم العدالة المجالية وتدبير المخاطر عبر المداخل النظرية التي أسهمت في بناء المعايير الدولية والوطنية في هذا السياق.

أولا: الخلفية النظرية لمفهوم العدالة المجالية

المفهوم العام للعدالة المجالية هي حق المساواة في الوصول إلى الفرص والموارد، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، في مختلف المناطق. و توزيع الخدمات العامة والبنية التحتية في الفضاء الجغرافي بحيث يمكن للجميع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو خلفياتهم الاجتماعية، الوصول إلى هذه الموارد[1]، ويلتقي هذا المفهوم مع العدالة الاجتماعية التي ترتكز على توفير الحقوق الأساسية مثل الحقوق الاقتصادية والتعليمية والصحية لكل الأفراد وهي مرحلة سابقة للعدالة المجالية، فمتى تحقق توفير الحقوق تأتي المرحلة اللاحقة و هي توزيع هذه الحقوق والموارد عبر المساحات الجغرافية على قدم المساواة، بحيث لا يتعرض الأفراد في بعض المناطق للحرمان بسبب مكان إقامتهم.

وتشمل نظرية العدالة المجالية عدة مقاربات تختلف باختلاف منظور كل منها وهي كالتالي:

[1].Harvey, D. (1973). Social Justice and the City. University of Georgia Press chapitre1.2

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

نظرية الفضاء كحق:

هذه النظرية ترى أن الفضاء ليس مجرد مساحة جغرافية، بل هو حق للناس في الحصول على فرص متساوية، ووفقا لهذه النظرية يجب على الحكومات والمؤسسات ضمان وصول جميع الأفراد إلى الفرص والموارد بغض النظر عن مكان إقامتهم[2].

نظرية التوزيع:

تركز هذه النظرية على كيفية توزيع الموارد والخدمات عبر المساحات الجغرافية المختلفة، مثل توزيع الثروات والخدمات العامة، وتهدف إلى تقليل الفجوات بين المناطق المختلفة لضمان العدالة المجالية.[3]

نظرية التنقل الاجتماعي:

بعض الدراسات تتناول التنقل الاجتماعي من خلال العدالة المجالية، حيث يُنظر إلى التنقل بين المناطق كحق للناس في تحسين حياتهم والوصول إلى الفرص المتاحة في مناطق أخرى.

وقد تبلور مفهوم العدالة المجالية ضمن الأدبيات الأممية خاصة في إطار المواثيق الدولية التي تعتبر الأساس الذي ينظم العلاقات بين الدول ويحدد الحقوق والواجبات المتعلقة بالأفراد والمجتمعات، بما في ذلك التوزيع العادل للموارد والفرص.

ثانيا: الخلفية النظرية لمفهوم تدبير المخاطر:

تشكل الخلفية النظرية لتدبير المخاطر إطارا مفاهيميا شاملا يهدف إلى فهم طبيعة المخاطر وتقليل آثارها السلبية على المجتمعات.

ويعرف مفهوم المخاطر بشكل أساسي على أنه تأثير عدم اليقين على تحقيق الأهداف، وهو تأثير يتم قياسه من حيث الاحتمالية والعواقب وبعيدا عن المفهوم التقليدي الذي يربط المخاطر فقط بالنتائج السلبية وهي التهديدات، يتسع

[2]Soja, E. W. (2010). Seeking Spatial Justice. University of Minnesota Press chapitre.2.3

[3]Lefebvre, H. (1991). The Production of Space. Blackwell Publishing chapitre.2.3

التعريف الحديث ليشمل أيضا إمكانية حدوث نتائج إيجابية وهي الفرص. وهذا يجعل إدارة المخاطر تخصصا استباقيا يهدف إلى زيادة احتمالية تحقيق النتائج الإيجابية وتقليل تأثير النتائج السلبية، مما يسمح للمنظمات والأفراد باتخاذ قرارات أكثر استنارة في ظل ظروف من عدم اليقين.

وبذلك يكون حقل تدبير المخاطر قد شهد تحولا جوهريا ونقلة نوعية في إطاره النظري، متجاوزا النموذج التقليدي القائم على رد الفعل والاستجابة للحوادث والكوارث بعد وقوعها ما يعرف بـ"نمط الاستجابة "، إلى نموذج استباقي وتوقعي يركز على الاستعداد والوقاية، وبذلك يكون مفهوم تدبير المخاطر قد انتقل من مفهوم

"الحماية المدنية" الضيق، الذي يعنى بالتدخل في حالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح والممتلكات، إلى مفهوم أكثر شمولية وعمقا قائم على بناء المرونة.

في هذا الإطار لم يعد الهدف مجرد منع الأضرار أو التقليل من الخسائر المادية فحسب، بل أصبح جوهر العملية هو بناء وتقوية القدرة الذاتية للمجتمعات والأنظمة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية) على استباق الأخطار، واستيعاب الصدمات والتكيف معها، والتعافي منها بفعالية وسرعة، بل والخروج منها أكثر قوة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية، وهو ما يعرف أحيانا بمبدأ "النمو بعد الصدمة"

على يعرف **منينا** المرونة في سياق إدارة الكوارث على أنها "قدرة النظام أو المجتمع المعرض للخطر المخاطر أو التعامل معها، من خلال الحفاظ على وظائفه الأساسية واستعادتها وتطويرها". مقاومة آثار

وتستند النظرية الحديثة في هذا المجال إلى نموذج "دورة إدارة المخاطر"، التي تشمل مراحل متكاملة ومستمرة هي: الوقاية والتخفيف، التأهب، الاستجابة..

وتتجلى أهمية آلية تدبير المخاطر في كونها أ صبحت ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة والصمود في كل من المؤسسات والمجتمعات على حد سواء، ولم يعد هذا التوجه مجرد خيار استراتيجي تتبناه بعض المؤسسات المتطورة، بل أصبح ضرورة حتمية في عالم تتسارع فيه وتيرة التغيرات الاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، والجيوسياسية.

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة فإن إدارة المخاطر هي عملية منهجية تستخدم المبادئ الإدارية لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تقليل الأثر السلبي للأخطار والكوارث المحتملة، وتمتلك آليات الوقاية والتأهب.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

المطلب الثاني: الخلفية الإجرائية للعدالة المجالية وتدبير المخاطر

أولا: الخلفية الإجرائية لتدبير المخاطر

إن لآلية تدبير المخاطر أهمية بالغة إن على المستوى المؤسساتي أو الدولتي.

فعلى المستوى المؤسساتي:

يعد تدبير المخاطر عاملا محوريا لضمان الاستمرارية والنمو، من خلال المحاور التالية:

1- الحماية والتحصين (Value Protection & Creation)

تمكن المؤسسة من تجنب الخسائر، وتتعداه إلى تعزيز القدرة على استغلال الفرص الناشئة عن عدم اليقين. فمن خلال تحديد المخاطر المحتملة وتحليلها، تتمكن الإدارة من تخصيص الموارد بكفاءة، وحماية أصولها وسمعتها، واتخاذ قرارات أكثر استنارة لتعزز الميزة التنافسية.

2(Ensuring Operational Continuity)- ضمان الاستمرارية التشغيلية

تكمن أهمية تدبير المخاطر في بناء مرونة داخل العمليات التشغيلية، وتمكن المؤسسة من مواجهة الاضطرابات غير المتوقعة، مثل انقطاع سلاسل التوريد أو الهجمات السيبرانية أو الأزمات المالية، والاستمرار في تقديم خدماتها بأقل قدر من التعطيل.

3 - تعزيز الحوكمة والامتثال : (Enhancing Governance & Compliance)

ركيزة أساسية للحوكمة، فإدارة المخاطر تضمن امتثال المؤسسة للقوانين واللوائح المحلية والدولية، ويقلل من مخاطر الغرامات المالية والأضرار القانونية، ويعزز الشفافية وثقة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمون والمستثمرون.

4- دعم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي: يزود نظام تدبير المخاطر الإدارة العليا برؤية شاملة للمخاطر التي قد تعترض تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهذا يمكنها من تقييم المفاضلات بين المخاطر والعوائد عند الشروع في مشاريع جديدة أو دخول أسواق مختلفة.

على مستوى الدولة

تمتد أهمية تدبير المخاطر لتصبح أداة حيوية لضمان الأمن والرفاهية والتنمية المستدامة للمجتمعات والدول.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

1-إدارة الكوارث والتكيف مع التغير المناخي: تواجه المجتمعات الحديثة تهديدات متزايدة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، ويتيح تدبير المخاطر للحكومات والهيئات تطوير خطط استباقية للحد من آثار الكوارث، والتخفيف منها، وبناء بنية تحتية قادرة على الصمود، مما يحفظ الأرواح والممتلكات.

2- حماية الاقتصاد الوطني: يمكن للأزمات المالية والاقتصادية والصحية (كجائحة كوفيد-19) أن تعصف باقتصادات الدول، ويساهم تبني نهج قومي منظم لتدبير المخاطر النظامية في استقرار الاقتصاد الكلي، وجذب الاستثمارات، وحماية النظام المالي من الصدمات الخارجية.

3- **تعزيز الأمن الوطني:** تشمل المخاطر الحديثة التهديدات الإرهابية، والهجمات السيبرانية على البنى التحتية الحرجة، وأزمات الأمن الغذائي والمائي، بحيث يساعد تطبيق مبادئ تدبير المخاطر على وضع سياسات واستراتيجيات أمنية شاملة تستشرف المستقبل وتتعامل مع التهديدات بفعالية.

في ظل بيئة مليئة بعدم اليقين.

4- تحقيق التنمية المستدامة: لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمخاطر، ويضمن دمج إدارة المخاطر في التخطيط للتنمية أن تكون المشاريع التنموية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية، مما يضمن استمرارية منافعها للأجيال القادمة.

يتضح مما سلف أن تدبير المخاطر قد تخطى كونه مجرد أداة تقنية لإدارة التأمينات أو تجنب الخسائر، ليتحول إلى فلسفة إدارية واستراتيجية شاملة واستثمار في المستقبل، سواء على مستوى المؤسسة التي تسعى للازدهار والاستمرارية، أو على مستوى الدولة التي تطمح إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في عالمٍ تتوالى فيه الأزمات، وفي حالة تجاهل هذه الأهمية تتعرض الكيانات بمختلف أحجامها لأضرار جسيمة قد تهدد وجودها.

فآلية إدارة المخاطر تساهم في وضع الأطر المؤسسية وتخصيص الموارد ووضع السياسات، والتشريعات الفعالة، كما تعزز التعاون بين جميع الفاعلين بما في ذلك:

الحكومات: لوضع الأطر الاستراتيجية والتشريعية وتنسيق الجهود على المستوى الوطني والمحلي

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

القطاع الخاص: ليس فقط كمساهم في الاقتصاد، بل كشريك في تطوير حلول مبتكرة، وضمان استمرارية سلاسل التوريد، ومسؤوليته الاجتماعية في حماية مجتمعاته وعملائه.

المجتمع المدني والمنظمات المحلية: كونها الأقرب إلى المجتمع والأكثر فهمًا لاحتياجاته وسياقه المحلي، وتلعب دورًا محوريًا في التوعية والوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا.

هذا التحول يجعل من عملية تدبير المخاطر استراتيجية تنموية مستدامة، ومتكاملة في صميم التخطيط التنموي وليس نشاطا منعزلا أو طارئا، ولا يمكن فصل تخطيط إدارة مخاطر الكوارث عن تخطيط التنمية. فاستثمارات التنمية التي تتجاهل تقييم المخاطر تكون استثمارات هشة وعرضة للضياع عند أول أزمة لذلك، فإن بناء المرونة هو استثمار في التنمية المستدامة نفسها، يضمن حماية مكاسب التنمية في بعدها المجالي تحقيقا للعدالة المجالية وضمان استمراريتها للأجيال القادمة.

وقد واكب المجتمع الدولي التأطير النظري للعدالة المجالية بتنزيلها على أرض الواقع من خلال التنصيص عليها في المواثيق الدولية، وكان ميثاق الأمم المتحدة أول وثيقة دولية تؤكد على أهمية العدالة المجالية بين الدول من خلال مادته الثانية التي تتعلق بمبدأ السيادة المتساوية لجميع الأعضاء، والذي يشمل احترام حقوق كل دولة ومواطنيها بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو قوتها الاقتصادية. كما ساهم الميثاق في تعزيز العدالة المجالية على مستوى الدول من خلال تشجيع التعاون الدولي لتحقيق رفاهية الشعوب، تلاه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص على حقوق الأفراد في الحصول على مستوى معيشي مناسب، بما في ذلك الحق في الغذاء، الملبس، السكن، التعليم، والصحة. كما أكد العهد على أن تحقيق مستوى معيشي مناسب هو حق عالمي لا يعتمد على الموقع الجغرافي أو الوضع الاجتماعي[4]، مما يعكس العدالة المجالية على مستوى الأفراد، وعززت اتفاقية حقوق الإنسان الدولية هذا النهج بتركيزها على ضمان حقوق الأفراد في جميع أنحاء العالم، ومنها الحق في المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية. وأكدت على

[4] المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

حق كل فرد في المشاركة في الحياة العامة، والاعتراف له بالحقوق السياسية التي تساعد في تحقيق العدالة المجالية [5]من خلال تمكين الأفراد في مختلف المناطق من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

ونصت استراتيجية سنداي للحد من المخاطر 2015-2030 على أن غياب العدالة المجالية يزيد هشاشة الفئات والمناطق أمام الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، ودعت لسياسات تشاركية وتخطيط استباقي لكل المستويات الترابية.

وقد ساهمت هذه المواثيق الدولية في ربط مفهوم العدالة المجالية بقضايا التوزيع المتوازن للموارد وتكافؤ الفرص على المستوى الإقليمي، ثم انتقل تدريجيا إلى صلب السياسات العمومية والقانونية لدى الدول التي أصبحت تعترف بأهمية توزيع الأعباء والمنافع بشكل عادل بين الجهات.

المبحث الثاني:
تشخيص و اقع العدالة المجالية في تدبير المخاطر بالمغرب.

نظرا لتاريخ المملكة الطويل من التفاوتات المجالية الناتجة عن الإرث الاستعماري وسياسات التمركز الاقتصادي والسياسي، والتي تواصلت في مرحلة ما بعد الاستقلال نتيجة ضعف التخطيط التنموي، ومحدودية المشاركة المحلية في اتخاذ القرار، وتركيز الموارد في الأقطاب الساحلية والمدن الكبرى على حساب المناطق الداخلية والمهمشة، فقد نتج عنها اختلالات بنيوية في الاستجابة لتدبير المخاطر.

أمام هذا الوضع وبالنظر لكون المغرب يعد من أكثر الدول تعرضا للمخاطر بسبب التغيرات المناخية التي تتسبب في الفيضانات، الزلازل والحرائق وأكثرها هشاشة في مواجهتها، اتخذ النظام منذ التسعينيات عدة إصلاحات تشريعية ومؤسساتية لتدبيرها، تروم تحقيق اللامركزية والجهوية المتقدمة، والتي جعلت إدماج العدالة المجالية في صلبها وأحد أهم تحدياتها.

[5] المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

المطلب الأول: المرتكزات القانونية للعدالة المجالية بالمغرب:

وضعت التوجيهات الملكية من خلال خطب جلالته السامية لبنات العدالة المجالية الحديثة بالمغرب، ففي خطاب العرش لسنة 2011 أعرب جلالته على العناية القصوى التي يوليها للجهة والجهوية كخيار استراتيجي وليس مجرد بناء إداري، فهي من وجهة نظره السامية صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

كما أكد جلالته في خطاب العرش لسنة 2025 على أن التنمية الاقتصادية، مهما بلغت أهميتها، تظل غير مكتملة إن لم تنعكس إيجاباً على الحياة اليومية للمواطنين، لا سيما في المناطق الهشة والمحرومة من البنيات الأساسية.

وقد دعا جلالته إلى تجاوز المقاربات التقليدية في التعاطي مع التنمية الاجتماعية، واعتماد مقاربة للتنمية المجالية المندمجة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، وتؤسس لمنظور تنموي أكثر عدالة وفعالية،

كما شدد على ضرورة تدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية عبر جيل جديد من المشاريع التنموية.

وكرس دستور 2011 أهمية العدالة المجالية حيث بوئ الجهوية المتقدمة مركز الصدارة [6]،وتمت أجرأتها بصدور القانون التنظيمي 111.14 الذي منح مزيد من السلطات والصلاحيات للجهات في مختلف المجالات مع ضمان تقليص الفوارق التنموية بين المناطق.

وسبق للدولة المغربية أن سنت منذ التسعينيات مجموعة مهمة من القوانين والمراسيم لتأطير مكافحة الكوارث (قانون الماء 1995، قانون البيئة 2003، مرسوم تنظيم الحماية المدنية 1997)، ولوحظ تطور في مخططات العمل القطاعية (خطة مكافحة الفيضانات،[7] برنامج مكافحة حرائق الغابات). غير أن تنفيذ هذه النصوص ظلت تعاني من بطء وازدواجية في توزيع المسؤوليات وبروز مشكلات تداخل اختصاصات[8] الوزارات المتدخلة (الداخلية، البيئة، الفلاحة، الجماعات الترابية...). مقارنة بالنموذج الفرنسي[9] يفتقد المغرب لمنظومة إعداد خطط محلية دقيقة وقانون ملزم يعالج المخاطر البيئية والصناعية والسكنية بشكل استباقي وتشاركي، فرغم تعدد النصوص والخطط، تشكو المنظومة الوطنية

[6] المواد من 135 الى 140 من دستور 2011
[7] تقرير حول خطر الفيضانات بالمغرب، وزارة البيئة، 2008.
[8] وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة. (2005). التقرير الوطني حول الوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.
[9]Guide PPRT. (2009). Guide pour les Plans de Prévention des Risques Technologiques

من غياب التشريع الصارم والملزم ومن ظاهرة الإغراق بالقوانين ذات الطابع الاستشاري فقط، على عكس ما هو معمول به في فرنسا التي أقرت إلزامية إعداد الدراسات حول المخاطر مع تحديد الأدوار خاصة على مستوى البلديات وكذا كولومبيا التي تلزم الربط المسبق بين التخطيط الترابي وبرامج تقوية الاستجابة المجتمعية للكوارث.

إن هذه النواقص تجعل من الصعوبة تحقيق توزيع عادل للوسائل والخدمات على الجهات، وتحد من فعالية المخططات الوقائية المحلية.

المطلب الثاني: المرتكزات العملية للعدالة المجالية بالمغرب:

على المستوى العملي تظهر خريطة المغرب تباينا صارخا بين الجهات الساحلية والداخلية والجبلية خصوصا على مستوى البنية التحتية ونظم الإنذار والاستجابة للكوارث حيث تتكرر الحوادث الكارثية كهشاشة المناطق الريفية في مواجهة الزلازل والفيضانات (حالة وادي أوريكا 1995، زلزال الحسيمة 2004 زلزال الحوز2023، ويعود ضعف فعالية الاستجابة الى عدم وجود تنسيق محكم بين الإدارات وانتظار تدخلات من مستويات مركزية، بينما تدعو التوصيات الدولية لتمكين الوحدات الترابية من أدوات الرصد والإنذار.

ويرتبط ذلك أيضا باستمرار مشاكل الاستغلال العمراني غير المراقب، ضعف التمويل، وقلة الأطر المؤهلة في التخطيط الوقائي بالجهات الحدودية[10]، مما دفع الحكومة إلى تبني مجموعة من البرامج و المبادرات التي تهدف الى تحسين أوضاع العالم القروي والمناطق النائية الرامية الى تقليل التفاوت بين المناطق الحضرية و القروية في عدة مجالات و في مقدمتها تقليص المخاطر كصندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية الذي ساهم في دعم استراتيجية الجبال و الواحات و التنمية القروية على اعتبار أنها أكثر عرضة لمختلف الكوارث الطبيعية ولارتفاع معدلات الفقر و الهشاشة و عدم قدرة هذه المناطق على مواكبة برامج التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية والصحية وتمركزها في مدن المحور بحكم استقرار نصف القطاع الطبي في محور الجديدة، الدار البيضاء والرباط القنيطرة نتيجة غياب التوزيع العادل للبنيات التحتية

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

واللوجستيكية ، و لتجاوز هذا الإكراه تم مؤقتا إنشاء مستشفيات ميدانية وتوفير معدات طبية إضافية في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للمواطنين في هذه المناطق[11] .

مما دفع بوزارة الداخلية المغربية إلى وضع استراتيجية تدبير المخاطر 2020-2030عقب زلزال الحوز الذي ضرب المغرب في سبتمبر 2023 بهدف تعزيز القدرات المؤسسية في مواجهة الكوارث الطبيعية. تضمنت خططا عملية محددة، مثل خطة العمل الوطنية 2021–2023، التي تحدد أولويات التنفيذ وتوزيع المسؤوليات بين الجهات المعنية بعدما وافق البنك الدولي[12] على قرض بقيمة 275 مليون دولار، في ديسمبر 2019 لدعم المغرب في تعزيز قدراته المؤسسية والمالية لمواجهة آثار الكوارث الطبيعية[13]. يشمل القرض تطوير نموذج مالي للكوارث، وتعزيز إطار الحوكمة، وتطوير آليات التأمين ضد المخاطر فوضعت الحكومة المغربية خطة تعافي بقيمة 11.8 مليار دولار، من أجل تقديم مساعدات مالية للأسر المتضررة، وتوزيع الخيام، وتوفير المساعدات الإنسانية وإعادة بناء المناطق المتضررة وتعزيز قدرتها على الصمود في المستقبل.

وأظهرت الاستجابة للزلزال أهمية استخدام التكنولوجيا والبيانات في تحسين إدارة المخاطر. حيث تم تطوير نماذج مخاطر الكوارث، مثل نموذج المخاطر الكارثية الذي يتيح للحكومة تقدير الآثار الاقتصادية لمختلف المخاطر، و كذا ضرورة الاستثمار في البنية التحتية والتخزين الاستراتيجي مما حدا بالحكومة الى الإعلان في مايو 2025عن خطة استثمارية بقيمة 7 مليارات درهم لتعزيز الجاهزية اللوجستية، تشمل بناء 36 منشأة تخزين المستلزمات الطارئة بمساحات متفاوتة، حيث تتضمن الجهات الأكثر كثافة أربعة مستودعات، في حين تكتفي الجهات الأخرى باثنين، مع مراعاة الجاهزية لإيواء

---

[11] د. احسان الحافظي: مقال بعنوان فعلية الحق في الصحة رهان الدولة الاجتماعية بالمغرب، نشر في مؤلف جماعي بعنوان السيادة الصحية والحماية الاجتماعية بإفريقيا في زمن الأزمات

[12] البنك الدولي. (2019). Upgrading Morocco'sDisaster Risk Management Strategy

[13] (Cat-DDO) هو آلية التمويل المسبق للكوارث
أي خط ائتمان طارئ يُمنح للبلدان لتوفير سيولة مالية فورية عند وقوع كارثة طبيعية أو صحية. يتم تفعيل هذا التمويل بناءً على إعلان حالة الطوارئ، مما يسمح بتوجيه الأموال بسرعة إلى المناطق المتضررة. تُستخدم هذه الآلية كتمويل مبدئي لحين الحصول على دعم من مصاد أخرى مثل المساعدات الثنائية أو قروض إعادة الإعمار.

ما يصل إلى 200 ألف شخص عبر خيام متعددة الوظائف على مساحة 240 هكتارا بميزانية تقدر بـ287.5 مليون درهم، ويتوقع إنجازها في غضون 12 شهرا.

وقد أبانت الجائحة الصحية عن تفاوت مجالي شاسع في مجال الرقمنة بين المدن والبوادي مما أدى الى حرمان العديد من أبناء المغرب العميق من الولوج للحق في التعليم والتحصيل عند إصدار الحكومة لقرار إغلاق المدارس والجامعات واعتماد التعليم عن بعد ما دفع بالحكومة إلى اتخاد تدابير من أجل تحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية في المناطق القروية والنائية، على سبيل المثال تم توسيع تغطية شبكات الدفع عبر الهاتف المحمول لتشمل 31% من المناطق القروية.

وقد عززت الحكومة المغربية سياستها الرقمية بإطلاق استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" في سبتمبر 2024التي تهدف إلى جعل المغرب مركزا رقميا تنافسيا ومستداما بحلول عام 2030. تركز الاستراتيجية على تحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية في المناطق القروية والنائية، وتعزيز الشمولية الرقمية من خلال إنشاء مراكز رقمية محلية وتوفير التدريب على المهارات الرقمية. كما تسعى إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الاتصال بالإنترنت في هذه المناطق.

كما اعتمدت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني[14] تهدف إلى تحسين الحوكمة، تعزيز الأطر القانونية، حماية الأنظمة الوطنية، وتوفير بيئة موثوقة وآمنة، وتركز هذه الاستراتيجية على أربع محاور رئيسية: الحوكمة، مرونة الفضاء السيبراني، تطوير القدرات، والتعاون الإقليمي والدولي. وتروم أيضا تعزيز قدرة المملكة على مواجهة التحديات الرقمية وضمان استدامة التحول الرقمي في مختلف المناطق.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالفوارق الرقمية بين المناطق. ويسعى المغرب إلى تحقيق عدالة مجالية في تدبير المخاطر الإلكترونية وضمان وصول متساوٍ للخدمات الرقمية لجميع المواطنين.

ونظرا لتعدد المخاطر التي أصبح يشهدها العالم اليوم وتنوعها وتسارعها يتعين على الدولة اشراك جميع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في صياغة السياسات العمومية ذات الصلة وتنفيذ التدابير الوقائية والاستجابة بما في ذلك

[14] المديرية العامة لأمن نظم المعلومات الموقع الرسمي للمديرية https://www.dgssi.gov.ma/ar/presentation.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي لازال حضوره محتشما[15] رغم ما أصبح يشهده من تحسن تدريجي في مجال التوعية والتحسيس وتقريب الخدمات لتجاوز محدودية الموارد والإمكانيات.

المبحث الثالث:

الدروس المستفادة من الدراسة المقارنة للتجارب الدولية.

يشكل المبحث الثالث إطارا للمقارنة العلمية بين تجارب دولية رائدة في العدالة المجالية وتدبير المخاطر، ويتيح تحليل عناصر القوة والضعف استخلاص الدروس العملية لتعزيز السياسات المغربية، وتسعى هذه المقارنة أيضا إلى رصد حدود وإمكانات هندسة التشريع والتنظيم، وأثر اللامركزية والشراكة متعددة الفاعلين، وصولاً إلى مقترحات إصلاح متلائمة مع السياق الوطني والتغيرات المعاصرة.

المطلب الأول: النماذج الدولية في العدالة المجالية وتدبير المخاطر

أولا– التجربة الفرنسية:

ينكب هذا المطلب على تشريح النماذج الدولية في العدالة المجالية وتدبير المخاطر، مركزا على التجربتين الفرنسية والكولومبية ودول أمريكا اللاتينية. من خلال دراسة المبادئ النظرية وأدوات الحكامة وتفعيل الخطط التقنية، تتضح دينامية كل نموذج، ومدى التفاعل المؤسسي والمجتمعي في الاستجابة والوقاية، بما يُثري الإطار المقارن ويبرز محددات النجاح والفشل في السياقات المتباينة.

أ: الحكامة المجالية:

تتطرق هذه الفقرة لتجربة فرنسا التي تعتبر نموذجا متقدما في الحماية المجالية، عبر منظومة تشريعية متكاملة وخطط PPRT، وتحليل عمليات تفعيلها والتحديات التشريعية التي تواجهها، ما يبرز أهمية تكامل التشريع والتخطيط والمشاركة المجتمعية.

[15].UNDRR. (2025)

ويرتكز التأصيل النظري لمبدأ العدالة المجالية في التجربة الفرنسية على مبدأ الوقاية وتدبير المخاطر بشكل متكامل بين الدولة والجهات الترابية، بضمان توزيع محكم وعادل للإجراءات الحمائية، ودعم استدامة التنمية الحضرية والصناعية. ويدرج القانون الفرنسي مسألة العدالة المجالية ضمن سياسات عمرانية صارمة من خلال خطط ملزمة لحماية التجمعات السكانية المحيطة بالمناطق الصناعية الخطرة، عبر اعتماد أدوات تقنية كدراسات المخاطر (Etudes de dangers) وتحديد "المحيط الواجب الحماية".

ب: تجربة تفعيل الخطط التقنية (PPRT) والتحديات التشريعية

تفعل فرنسا (خطط الوقاية من الأخطار التكنولوجية) بناءً على تقييم مخاطر دقيق، وتُشرك السلطات المحلية، المجتمع المدني، والخبراء المستقلين في كل مراحل الإعداد والتنفيذ. وتفرض ضوابط صارمة على التوسع العمراني حول المصانع والمنشآت الخطيرة، إضافة إلى برامج توعية وإشعار للسكان. غير أن من أكبر التحديات التي تواجه الحكامة المجالية الفرنسية: تكلفة إعادة التوطين، مقاومة بعض الفاعلين المحليين لتنفيذ القيود، وصعوبة تحديث التشريعات في ظل التغييرات التكنولوجية المتسارعة.

ثانيا: تجربة كولومبيا ودول أمريكا اللاتينية.

إن النماذج اللاتينية، خاصة كولومبيا، توضح كيف أن اللامركزية والمشاركة المحلية تشكل حجر الزاوية في إدارة المخاطر، وتبرز الآثار العملية لربط التدبير المجالي بالأمن الغذائي في حالة "**Puerto Nari**".

أ: أدوار اللامركزية والمشاركة المحلية في تدبير الكوارث.

تمثل تجربة كولومبيا نموذجا بارزا في نقل مسؤولية تدبير الكوارث نحو البلديات والمجالس المحلية، مع تعزيز أدوار المجتمع المدني والشراكات مع القطاع الخاص. أنشأت الدولة وحدة وطنية لإدارة المخاطر (UNGRD) تتولى التنسيق بين كل الفاعلين، وتمنح السلطات المحلية حق وضع خطط الإنقاذ والوقاية، وتفعيل آليات الإنذار المبكر والتدخل السريع بشكل تشاركي. هذا التوجه مكّن كولومبيا من بناء قدرات مجتمعية مرنة، خاصة في المناطق الهشة مثل الأمازون.

ب: مخرجات ربط الأمن الغذائي بالتدبير المجالي حالة (Puerto Nari)

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

أظهرت دراسة حالة مدينة Puerto Nari في الأمازون الكولومبي نجاح ربط الأمن الغذائي باستراتيجيات الحماية من المخاطر المناخية، حيث تم إشراك السكان في تدبير أنظمة الغذاء المحلية، وتطوير خطط تأقلم مع الجفاف، ومواكبة الصدمات المناخية. ساهم التعاون بين UNDRR وبرنامج الغذاء العالمي WFP في صياغة نهج استباقي شامل يدمج بين التخطيط الغذائي وإدارة الكوارث.[16]

المطلب الثاني: استخلاص الدروس وتعزيز سياسات العدالة المجالية بالمغرب

نستعرض في هذا المطلب نقاط النقص في التجربة المغربية مقارنة مع النماذج الأجنبية ورصد محدودية البرامج التقليدية أمام التحولات الطارئة لاقتباس العناصر الإيجابية فيها بهدف تقوية البنية الوطنية وتطوير سياسة مغربية ترتكز على الابتكار، الشراكة والمأسسة المتكاملة لتحقيق عدالة مجالية فعلية ومستدامة.

أولا: رصد محدودية السياسات العمومية المغربية في مجال العدالة المجالية.

لا تزال السياسيات العمومية بالمغرب لم تصل إلى مستوى نظيرتها الفرنسية والكولومبية رغم المجهودات المبذولة فيما يتعلق بفرض الخطط الوقائية الإلزامية، وإلزام الشركات والسلطات المحلية بإعداد ميزانية خطط مواجهة الكوارث[17]، لذا يوصى بتوحيد الأحكام القانونية المتعلقة بالوقاية من المخاطر في مدونة موحدة، وتوسيع تخطيط الحماية ليشمل كل الجهات، مع مراعاة إدماج المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ السياسات.

بالإضافة إلى افتقار البرامج الوطنية لاستراتيجية محكمة للتدبير، بحيث تشير معظم الوثائق والدراسات إلى أن البرامج الوطنية لا تستجيب كفاية للتطورات المناخية والتكنولوجية الجديدة، في ظل ضعف التمويل، بطء تحديث المخططات الوطنية، ونقص الاستهداف المجالي الدقيق للمناطق العالية الخطورة (فيضانات، جفاف، حرائق...). كما تبرز الحاجة لإدماج آليات رصد وتحليل المخاطر المستحدثة ضمن الاستراتيجيات التشريعية والمؤسساتية[18]، وربطها بنظم إنذار مبكر فعالة ومقروءة مجتمعيا، خاصة في ظل تعقد وتنوع المخاطر الذي أصبح يشهده العالم اليوم. مما يستوجب

---

[16].Annual Report 2024, United Nations Office for Disaster Risk Reduction

[17] عبد الجبار عراش: مخاطر اللاعدالة المجالية على مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب، سلسلة حوارات عدد خاص 2018، مطبعة المعاريف الجديدة الرباط ص 122

[18] سيدي الأشكل: تدبير السياسات الاجتماعية بالمغرب بين رهان المشروعية وإشكالية التنمية، سلسلة مجلة حوارات عدد2و 3 مطبعة المعارف الجديدة الرباط ص 11

وضع على وجه الاستعجال خطة الإصلاح والابتكار المؤسساتي واشراك المجالس المحلية والمجتمع المدني في إعدادها بما في ذلك برامج الخطط الوقائية والإنذار المبكر وآليات تمويل الحماية وديمومة التدخلات، وتفعيل أدوار المجتمع المدني في تقييم المخاطر ورفع التوعية، كما هو معمول به في النماذج الأجنبية.

ولن يتحقق هذا الأمر الا بإصدار تشريعات تحفز الشراكات بين الدولة والجماعات والجمعيات وتمنح آليات تمويل ومستودعات لوجيستيكية للاستجابة السريعة.

وقد عكس مشروع قانون المالية لسنة 2026 التوجيهات الملكية السامية بشأن العدالة المجالية بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري [19] حيث استعرضت وزيرة الاقتصاد والمالية خطوطه العريضة طبقا لمقتضيات الفصل 49 من الدستور والمتمثلة في تسريع أوراش "المغرب الصاعد"، وتحقيق تنمية وطنية تجمع بين العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة، في خدمة كل المواطنين على قدم المساواة.

حيث ورد فيه أن من بين الأولويات الأربع الكبرى التي ارتكز عليها هذا المشروع إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة من خلال التركيز على ترصيد الخصوصيات المحلية، وتعزيز الجهوية المتقدمة، وعلى مبدا التضامن بين المجالات الترابية. وأنه سيتم إعدادها بناء على تشاور موسع مع مختلف الفاعلين المعنيين على المستوى الترابي، مع إعطاء الأولوية لإحداث مناصب الشغل للشباب، والدعم الفعلي لقطاعات التربية والتعليم، والصحة، إضافة إلى التأهيل المجالي، مع إعطاء عناية خاصة في هذا الإطار، للمناطق الأكثر هشاشة، خاصة مناطق الجبال والواحات، وللتنمية المستدامة للسواحل الوطنية، وكذا لتوسيع نطاق البرنامج الوطني لتنمية المراكز القروية الصاعدة، وذلك تنزيلا للخطابين الساميين خطاب العرش وافتتاح السنة التشريعية الحالية.

[19] ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يومه الأحد 19 أكتوبر 2025 م، الموافق 26 ربيع الثاني 1447 هـ، بالقصر الملكي بالرباط، مجلسا وزاريا، خصص للتداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية برسم سنة 2026، والمصادقة على مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروعي مرسومين يهمان المجال العسكري، إضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية، ومجموعة من التعيينات في المناصب العليا

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

ثانياً: برامج الإنذار المبكر، تمويل الحماية، واستدامة الوقاية.

يكشف التقييم الدولي[20] لتدخل المغرب في مواجهة موجة الفيضانات الأخيرة في شمال-غرب المملكة، خاصة محيط القصر الكبير وسيدي قاسم عن استجابة عمومية اتسمت، في شقها العاجل، بمنطق الوقاية الاستباقية وتقليص المخاطر، وذلك من خلال اعتماد الإجلاء الجماعي للسكان المعرضين للخطر، حيث وصفته **رويترز**[21] بأنه إجلاء احترازي واسع هم ما يفوق (143,000) بالإضافة الى تعليق الدراسة، وتعبئة القوات المسلحة وأجهزة الوقاية المدنية، وهي تدابير انسجمت مع المعايير الدولية المعتمدة في إدارة الكوارث الطبيعية. فقد صنف نظام الإنذار العالمي بالكوارث GDACS الحدث ضمن مستوى إنذار "أخضر" بما يدل، وفق نماذج التقييم الأممية-الأوروبية، على أن الأثر الإنساني ظل محدودا نسبيا، وهو ما يُعزى إلى نجاعة التدخل الوقائي في الحد من الخسائر في الأرواح. كما أبرزت تقارير وكالتي" Reuters وAssociated Press" الطابع الاحترازي للتدخل الرسمي، خاصة من حيث سرعة الإجلاء، وتوفير مراكز إيواء مؤقتة، وضمان الحد الأدنى من استمرارية الخدمات الأساسية.

غير أن هذا التقييم الإيجابي لا يحجب بعض مواطن القصور التي رصدها المتتبعون الدوليون، وفي مقدمتها غياب إعلان صريح لحالة "منطقة منكوبة"، الأمر الذي من شأنه إبطاء تفعيل آليات التعويض والتأمين ودعم المتضررين في مرحلة ما بعد الكارثة، فضلا عن محدودية التواصل الاستباقي بشأن تدبير تصريف السدود وآثاره الاجتماعية. ومن ثم، فإن الاستجابة المغربية، وإن حظيت بتقدير دولي على مستوى الإنقاذ والإجلاء وتقليص الخسائر البشرية، فقد تم التوصية بتعزيز حكامة ما بعد الكارثة، بما ينسجم مع مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومع الالتزامات

---

[20] نظام الإنذار العالمي بالكوارث (GDACS) والمفوضية الأوروبية في إطار تعاون بين الأمم المتحدة،
Flood Event Report – Morocco (January–February 2026) (
https://www.gdacs.org/report.aspx?episodeid=2&eventid=1103747&eventtype=FL
(تاريخ الاطلاع: 2026/02/07).

21 ، وكالة رويترز للأنباء، 2026 /2/4 ReutersMorocco urges residents to leave flood-risk areas as evacuations exceed

مقال صحفي إلكتروني متاح على:

/https://www.reuters.com/sustainability/climate-energy/morocco-urges-residents-leave-floodrisk-areas-evacuations-exceed-108000-2026-02-04

تاريخ الاطلاع: 2026/02/07).

الدستورية للدولة في حماية الحق في السلامة والأمن الاجتماعي، والانتقال من منطق تدبير الطوارئ إلى منطق الحد البنيوي من مخاطر الكوارث.

وهو ما تم تداركه من طرف السلطات المغربية مؤخرا من خلال تصنيف عدد من الأقاليم المتضررة من الفيضانات كمناطق "منكوبة" بتعليمات ملكية الامر الذي شكل تحولا نوعيا في مقاربة الدولة لمبدأ العدالة المجالية، حيث لم يعد التدخل العمومي مقتصرا على الاستجابة الظرفية للكوارث، بل أضحى مؤطرا بمنطق مؤسساتي يقوم على التمييز الإيجابي لفائدة المجالات الأكثر هشاشة. حيث جاء إعلان رئيس الحكومة، الذي شمل أقاليم العرائش والقنيطرة وسيدي قاسم وسيدي سليمان عقب الفيضانات الأخيرة الاستثنائية التي أدت إلى إجلاء آلاف السكان وتضرر مساحات شاسعة من الأراضي والبنيات التحتية، مقرونا ببرنامج دعم شامل يناهز3 مليارات درهم، يرتكز على إعادة الإيواء، وتعويض المتضررين، وتأهيل البنيات الأساسية[22]. ويعكس هذا التوجه انتقال الدولة من منطق التدبير المركزي الموحد إلى منطق التدبير الترابي المتمايز، الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية وحجم الأضرار، بما يكرس أحد أبعاد العدالة المجالية القائمة على الإنصاف في توزيع الموارد والتدخلات العمومية. كما أن تفعيل نظام "الوقائع الكارثية" وما يتيحه من آليات استثنائية للتعويض والتدخل السريع، يعزز البعد التضامني للدولة الاجتماعية، ويؤشر على إدماج المخاطر الطبيعية ضمن سياسات إعادة التوازن الترابي، خاصة في المجالات القروية والهشة التي كشفت الفيضانات عن هشاشتها البنيوية. وبالتالي، فإن هذا التطور يعكس دينامية تصاعدية في تفاعل المغرب مع إشكالية العدالة المجالية، من خلال ربط تدبير الكوارث بإعادة توزيع الفرص التنموية وتقليص الفوارق المجالية، في أفق ترسيخ نموذج تنموي أكثر إنصافا ومرونة أمام الأزمات.

يتضح مما سلف أن المغرب حقق تقدما في قدرته على الاستجابة يتعين تعزيزه بتطوير برامج إنذار مبكر رقمية ومحلية، وتخصيص صندوق دائم لتمويل الوقاية والصيانة الدورية للبنى الحيوية (سدود، قناطر، مراكز صحية)، وابتكار

[22] بلاغ رئاسة الحكومة حول تصنيف عدد من الأقاليم المتضررة من الفيضانات كمناطق منكوبة وتفعيل آليات الدعم والتعويض، منشور بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة، فبراير 2026.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

أدوات تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الحماية، مثل السندات الخضراء وبرامج التأمين المدعوم، على غرار ما هو معمول به في أوروبا وأمريكا اللاتينية مع اتخاذ الخطوات التالية:

- اعتماد سياسة وطنية شاملة للعدالة المجالية بتكامل بين المركز والجهة؛
- تعميم البرامج التقنية (PPRT) محلياً وفق خصوصيات المخاطر؛
- تطوير إطار قانوني وتنظيمي لموائمة التشريعات المقارنة والتوصيات الدولية؛
- تعزيز أدوات التمويل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الوقاية؛
- تحفيز الابتكار المحلي؛
- تقوية الشراكة الأكاديمية والبحثية حول العدالة المجالية والكوارث بالمغرب.

الخامس عشر_ غشت 2026
مجلة إشكالات بحثية
مجلة علمية محكمة تعنى بالأبحاث والدراسات
في مختلف التخصصات
ISSN :3085_5055

خاتمة

يشهد المغرب على مستوى التدبير المجالي للمخاطر تطورا ملموسا، لاسيما من خلال اعتماد مقاربات تمييز إيجابي لفائدة الأقاليم المتضررة من الكوارث، تجسد في إعلان بعض المناطق منكوبة وتفعيل آليات الدعم والتعويض، مما يشكل بداية تحول نحو إدماج العدالة المجالية كمرتكز بنيوي في السياسات العمومية. غير أن ترسيخ هذا التوجه يظل رهينا بتطوير نموذج وطني متكامل يقوم على العدالة المجالية كخيار استراتيجي، يستوعب أفضل الممارسات الدولية في مجال تدبير المخاطر، ويؤسس لتدخل عمومي متميز يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الترابية، مع تعزيز الأدوار التشريعية والمؤسساتية، وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية باعتبارها رافعة أساسية لحكامة متعددة المستويات في مواجهة المخاطر الطبيعية، والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع:

❖ **المراجع العربية:**

1. الحبيب أستاتي زين الدين: الحركات الاحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة2018.
2. سيدي الأشكل: تدبير السياسات الاجتماعية بالمغرب بين رهان المشروعية وإشكالية التنمية، سلسلة مجلة حوارات عدد2و 3 مطبعة المعارف الجديدة الرباط.
3. عبد الجبار عراش: مخاطر اللاعدالة المجالية على مسلسل الانتقال الديمقراطي بالمغرب، سلسلة حوارات عدد خاص 2018، مطبعة المعاريف الجديدة الرباط ص 122
4. احسان الحافظي: مقال بعنوان فعلية الحق في الصحة رهان الدولة الاجتماعية بالمغرب، نشر في مؤلف جماعي بعنوان السيادة الصحية والحماية الاجتماعية بإفريقيا في زمن الأزمات.

❖ **المو اثيق الدولية والتقارير الدولية والوطنية:**

5. الأمم المتحدة (1945) ميثاق الأمم المتحدة.
6. الأمم المتحدة (1966) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
7. الأمم المتحدة (1948) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
8. المواد من 135 الى 140 من دستور 2011
9. تقرير حول خطر الفيضانات بالمغرب، وزارة البيئة، 2008.
10. وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة (2005) التقرير الوطني حول الوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

11. 2-المراجع الأجنبية:

12. .Harvey, D. (1973). Social Justice and the City. University of Georgia Press

13. Soja, E. W. (2010). Seeking Spatial Justice. University of Minnesota Press. Lefebvre, H. (1991). The .Production of Space. Blackwell Publishing

14. .Flood Event Report – Morocco (January–February (GDACS)

15. .Reuters، Morocco urges residents to leave flood-risk areas as evacuations exceed

16. .United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). (2024). Annual Report 2024 .Geneva: UNDRR

17. .Guide PPRT. (2009). Guide pour les Plans de Prévention des Risques Technologiques• .Direction de la Surveillance et de la Prévention des Risques, Maroc

- **Rapport Feux-de-forêts. (2008). Étude pour la réalisation d'une cartographie et d'un système d'information géographique sur les risques majeurs auMaroc :Le risque feux de forêts. Département de l'Environnement**